

# هل تخرج استقالة المشيشي تونس من أزمتها السياسية

## قيس سعيد يريد رحيل الحكومة التونسية برمتها

### مخاوف من اللجوء إلى الشارع لحسم الخلافات في تونس

**خالد هديوي**

تونس - حذرت أوساط سياسية وحقوقية من تداعيات اللجوء إلى الشارع لحسم الخلافات بين مكونات المشهد السياسي في تونس، في ظل تصاعد الدعوات الحزبية للخروج إلى الساحات والتظاهر.

وشهدت مدينة سوسة الساحلية (وسط) الأحد وقفة احتجاجية للحزب الدستوري الحر الذي تزعمه عبير موسى، في حين دعت حركة النهضة إلى مظاهرات السبت القادم.

وقالت موسى، في كلمة لإضرابها، إن "الحزب الدستوري الحر سيجوب شوارع البلاد من بنزرت شمالاً إلى تطاوين جنوباً وسيرفع الشعارات ويطالب بحقوق الشعب"، مؤكدة أن حزبها "قادر على تحريك الشارع بطريقة مؤطرة وسلمية واحتجاج الأحد في سوسة خير دليل على ذلك".

ودعت حركة النهضة في بيان لها الأحد أنصارها إلى الحضور المكثف السبت القادم والمشاركة "الفعالة والقوية" في "حماية دستور البلاد والديمقراطية وللتعجيل في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية".

وتطرح دعوات اللجوء إلى الشارع كمرسح لفض النزاعات السياسية والاستعراض الشعبي مدى وعي الفاعلين بخطورة السيناريو لما يحمله من رسائل صريحة للاحتراق والتصاميم وحملت شخصيات تونسية مسؤولية تداعيات هذا التوجه، بعد أن أصبح إيجاد الحلول أمراً مستعصياً، إلى عناصر الطبقة الحاكمة (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان).

وحذرت المحللة السياسية فاطمة كراي "من مغبة استخدام الشارع لتجاوز الخلافات"، قائلة "لما ضاق بكم البرلمان تدعون إلى الخروج للشارع"، في إشارة إلى السياسيين.

وأضافت في تصريح لـ "العرب" "هذا السيناريو خطير من ناحية البيسكولوجيا العامة وفيه دعوة للاحتراق ويبدو أن الجماعة الحاكمة تاتمر بأوامر خارجية".

وتابعت "هذا لعب بالنار، نحن في زمن الحظر والمنع الدولي والقانوني يمنع التجمع، وهذه كلها ممارسات من أجل الكرسي الفردي، هذا حرق لكل المراكب واعتقد أن هذا التحشيد من أجل الترفيع في سقف التفاوض".

ويرى مراقبون أن الدعوات للنزول إلى الشارع تندرج في سياق

الاستعراض الشعبي من أجل فرض خيارات على الخصوم، علاوة على مزيد استمالة الشارع وكسب وده.

ونزل الرئيس التونسي قيس سعيد مطلع فبراير الجاري إلى شارع الحبيب بورقيبة (أكبر الشوارع الرئيسية) بقلب العاصمة وتجوّل وسط أنصاره.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية السابق، العميد خليفة الشيباني في تصريح لـ "العرب"، "عندما نتعطل لغة الحوار يتم اللجوء إلى الشارع، وخصوصاً التحركات الحالية لم تكن على موقف أو رأي لأن من يدعون لها هم من يمثلون السلطة، وحركة النهضة لا يمكن أن تكون الخصم والحكم".

وأضاف "ما يوجد في تونس اليوم هو استعراض للقوة في الشارع في ظل الأزمة السياسية الخائفة بين الرئاسات الثلاث وخصوصاً بين رئاستي الجمهورية والبرلمان".

وتابع "ما يقوله قياديو النهضة لحماية الثورة هو مغالطة لأن الثورة صنعها الشعب ثم التحق السياسيون، وفي حالة احتقان الشباب مع غياب الحكمة والحوار يتم النزول إلى الشارع".



فاطمة كراي  
تحشيد الأحزاب في الشارع فيه دعوة للاحتراق

ويكتشف استخدام الشارع لحل الخلافات السياسية عجز مكونات المشهد السياسي (حكومة ومعارضة) عن احتواء الحوار الوطني والوصول إلى حلول للقضايا العالقة والأزمة التي تعيشها البلاد على مختلف الأصعدة.

وبالموازاة مع تصاعد الدعوات للنزول إلى الشارع وحسم الخلافات "ميدانياً"، تتواصل عملية جمع الإضاءات من قبل مجموعة من نواب البرلمان استعداداً لسحب الثقة من راشد الغنوشي وإسقاطه من رئاسة البرلمان. وعلقت موسى على ذلك بالقول "يجب أن يكون الأسبوع القادم مفصلياً إسماً أن نعلن الأطراف عن إضاءاتنا، وتقوم بإيداع العريضة أو يقفد الموضوع جديته".

والأثنين قال عضو الكتلة الديمقراطية بالبرلمان رضا الزغني إن كل أعضاء الكتلة وقّعوا على عريضة سحب الثقة من الغنوشي في رئاسة البرلمان، مشيراً إلى أنه تم إلى حد الآن جمع 103 إضاءات على عريضة سحب الثقة.

والرئيس قيس سعيد، حيث أكدت مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" أن الاجتماع سيبتدئ في الأزمات السياسية الحالية، مضيفة أنه "قد تطرح حلول لهذه الأزمة خلال الاجتماع".

ويأتي اجتماع المجلس في وقت تدخل فيه أزمة التعديل الحكومي أسبوعياً الرابع دون أن يهتدي أطراف الأزمة إلى حل ما جعل المطالبات باستقالة المشيشي وحكومته تتعاظم وسط تشيبت حزامه به رغم الحديث المتزايد عن مناوآت تقودها حركة النهضة تستهدف التهيؤ لأي طارئ في علاقة بإمكانية استقالة الحكومة.

وقالت مصادر من داخل البرلمان التونسي لـ "العرب" إن "حركة النهضة التي دعت إلى تسوية سياسية تنهي هذه الأزمة بـ"الحوار والتوافق" تتحرك على أكثر من صعيد في الكواليس من أجل التصدي لأي تحرك من المشيشي بطريقة لا تخدم مصالحها".

وأوضحت تلك المصادر أن النهضة "حريصة على ضمان صمود الحكومة حتى السابع من مارس المقبل، وهو التاريخ الذي يصبح من حق البرلمان فيه أن يسحب الثقة من الحكومة وذلك بالرغم من ترويج الحركة لتمسكها بالحكومة".

وجدد الناطق الرسمي باسم حركة النهضة الإسلامية فتحي العيادي، في تصريح لإذاعة موزايك المحلية والخاصة، الإثنين تمسك حزمه بحكومة المشيشي قائلاً "لا يجب لهذه الحكومة أن تسقط في هذه المرحلة".

ويثير تمسك النهضة بالحكومة الحالية في ظرف الراهن انتقادات لأنة من قبل أوساط سياسية تونسية ترى أن



في مهب رياح صراع قيس سعيد والغنوشي

لا مستقيل لحكومة المشيشي بعد حدوث قطيعة بينه وبين الرئيس قيس سعيد.

وقال الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي إن "على حكومة المشيشي الاستقالة لأسباب عدة في مقدمتها أن هذه الحكومة المشلولة -لأن فيها على الأقل 10 وزارات شاعرة- لا يمكنها مواجهة التحديات الراهنة التي تتمحور حول الوضع الصحي والمؤشرات الاقتصادية الصعبة وغيرها، ومع حدوث القطيعة بين المشيشي وسعيد فإن هذه الحكومة لا يمكنها البقاء".

وأضاف المغزاوي في تصريح لـ "العرب" "نحن نحمل المشيشي وأطراف حزامه البرلماني والسياسي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع لأنه كان بإمكانهم تغيير الوزراء الأربعة الذين تعلق بهم شبهات فساد، ولو أننا ضد التعديل الوزاري أصلاً لأنه لم يكن وليد تقييم. على هذه الحكومة أن تتحول إلى حكومة تصريف أعمال وتدخل في حوار لا يشبه الحوارات السابقة، أي أنه لا ينتهي بتقسيم السلطة بين الأطراف المتحاربة، حوار يتطرق إلى المشيخوع الوطني في علاقة بالبطالة والتشغيل وغير ذلك وينتهي بالتوافق على تشكيل حكومة تنهي هذه العهدة النيابية ببرنامج واضح ومفصل ومدقق ويتم محاسبة هذه الحكومة من قبل البرلمان، لا يوجد حل آخر".

وبالرغم من تزايد الحديث عن فرضية استقالة المشيشي، الذي نفى ذلك في وقت سابق قائلاً "أنا جندي والجندي لا يفر من المعركة" مستقوياً في ذلك بحزامه البرلماني الداعم له، تطرح اليوم التساؤلات بقوة حول ما إذا كانت استقالته ستحل الأزمة السياسية

الرئيس قيس سعيد، حيث أكدت مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" أن الاجتماع سيبتدئ في الأزمات السياسية الحالية، مضيفة أنه "قد تطرح حلول لهذه الأزمة خلال الاجتماع".

ويأتي اجتماع المجلس في وقت تدخل فيه أزمة التعديل الحكومي أسبوعياً الرابع دون أن يهتدي أطراف الأزمة إلى حل ما جعل المطالبات باستقالة المشيشي وحكومته تتعاظم وسط تشيبت حزامه به رغم الحديث المتزايد عن مناوآت تقودها حركة النهضة تستهدف التهيؤ لأي طارئ في علاقة بإمكانية استقالة الحكومة.

وقالت مصادر من داخل البرلمان التونسي لـ "العرب" إن "حركة النهضة التي دعت إلى تسوية سياسية تنهي هذه الأزمة بـ"الحوار والتوافق" تتحرك على أكثر من صعيد في الكواليس من أجل التصدي لأي تحرك من المشيشي بطريقة لا تخدم مصالحها".

وأوضحت تلك المصادر أن النهضة "حريصة على ضمان صمود الحكومة حتى السابع من مارس المقبل، وهو التاريخ الذي يصبح من حق البرلمان فيه أن يسحب الثقة من الحكومة وذلك بالرغم من ترويج الحركة لتمسكها بالحكومة".

وجدد الناطق الرسمي باسم حركة النهضة الإسلامية فتحي العيادي، في تصريح لإذاعة موزايك المحلية والخاصة، الإثنين تمسك حزمه بحكومة المشيشي قائلاً "لا يجب لهذه الحكومة أن تسقط في هذه المرحلة".

ويثير تمسك النهضة بالحكومة الحالية في ظرف الراهن انتقادات لأنة من قبل أوساط سياسية تونسية ترى أن

الرئيس قيس سعيد، حيث أكدت مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" أن الاجتماع سيبتدئ في الأزمات السياسية الحالية، مضيفة أنه "قد تطرح حلول لهذه الأزمة خلال الاجتماع".

ويأتي اجتماع المجلس في وقت تدخل فيه أزمة التعديل الحكومي أسبوعياً الرابع دون أن يهتدي أطراف الأزمة إلى حل ما جعل المطالبات باستقالة المشيشي وحكومته تتعاظم وسط تشيبت حزامه به رغم الحديث المتزايد عن مناوآت تقودها حركة النهضة تستهدف التهيؤ لأي طارئ في علاقة بإمكانية استقالة الحكومة.

وقالت مصادر من داخل البرلمان التونسي لـ "العرب" إن "حركة النهضة التي دعت إلى تسوية سياسية تنهي هذه الأزمة بـ"الحوار والتوافق" تتحرك على أكثر من صعيد في الكواليس من أجل التصدي لأي تحرك من المشيشي بطريقة لا تخدم مصالحها".

وأوضحت تلك المصادر أن النهضة "حريصة على ضمان صمود الحكومة حتى السابع من مارس المقبل، وهو التاريخ الذي يصبح من حق البرلمان فيه أن يسحب الثقة من الحكومة وذلك بالرغم من ترويج الحركة لتمسكها بالحكومة".

وجدد الناطق الرسمي باسم حركة النهضة الإسلامية فتحي العيادي، في تصريح لإذاعة موزايك المحلية والخاصة، الإثنين تمسك حزمه بحكومة المشيشي قائلاً "لا يجب لهذه الحكومة أن تسقط في هذه المرحلة".

ويثير تمسك النهضة بالحكومة الحالية في ظرف الراهن انتقادات لأنة من قبل أوساط سياسية تونسية ترى أن

بعد فشله في المرور بقوة في مواجهته مع الرئيس قيس سعيد بات رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي يواجه دعوات متزايدة للاستقالة من أجل نزع فتيل الأزمة السياسية التي تعصف ببلاده، حيث أكد الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطوبوي أن الرئيس سعيد يريد رحيل كل حكومة المشيشي.

### صغير الحديري

تونس - تدفع التطورات السياسية الأخيرة التي عرفتها تونس في الساعات الماضية نحو استقالة هشام المشيشي، رئيس الحكومة، بعد فشل حزامه البرلماني والسياسي في التوصل إلى تسوية مع الرئيس قيس سعيد في الوقت الراهن ما جعل أزمة التعديل الوزاري تراوح مكانها.

ووسط محاولات من حركة النهضة الإسلامية، التي تقود الأحزاب الداعمة للمشيشي، لتعبئة الشارع من أجل القيام بمسيرة السبت المقبل تقول الحركة إنها داعمة "للشريعة" تصاعد الحديث عن الشروط التي يضعها الرئيس قيس سعيد لإنهاء الأزمة التي تعيشها البلاد والتي تُختزل في استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، وهو الشرط الذي يرفضه داعمو المشيشي وفي مقدمتهم النهضة.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في تونس، نورالدين الطوبوي الإثنين إن "رئاسة الجمهورية تريد رحيل كل الحكومة وليس فقط انسحاب الوزراء الذين تعلق بهم شبهات فساد" في موقف بدأ لافتاً في توقيته.



زهير المغزاوي  
علي المشيشي  
الاستقالة بعد حدوث القطيعة مع سعيد

نورالدين الطوبوي  
الرئاسة تريد رحيل الحكومة وليس انسحاب بعض الوزراء

## الاستقالات تعمق أزمة حزب الأصالة والمعاصرة المغربي

وعزا وهي قرار إعفاء بركات رئيس فريق الحزب بـ"مجلس المستشارين إلى بعض الحيينات والأخطاء المرتبطة بتدبير شؤون الأمانة العامة الجوهية للحزب".

وتضامناً مع عادل بركات استقال الأسماء الإقليميون الخمسة بجهة بني ملال خنيفرة. كما قرر برلمانيون بمختلف أقاليم جهة بني ملال ورئيس مجلسين إقليميين بذات الجهة وجعل أعضاء المجلس الوطني تجميد عضويتهم في الحزب.

الحالية للحزب تفقد للحكمة والنصر في التعامل مع المشاكل، إذ تلجا إلى أسهل الحلول رغم كارتيتها متناحية أنها تتعامل مع هيئة سياسية تضم تيارات من مشارب مختلفة، كما حصل في إعفاء المنسق الجهوي بجهة بني ملال وهو الشيء الذي تسبب في موجة استقالات متتالية تندرج برززال كبير للحزب في هذه الجهة".

ومنذ المؤتمر الرابع للحزب الذي أفرز عبد اللطيف وهبي أميناً عاماً للحزب خلفاً لحكيم بنشماس لا يكاد الأصالة والمعاصرة يخرج من أزمة حتى تنطفئ على السطح أزمة أخرى.

الأصالة والمعاصرة مرتبطة بسعيهم لإثبات مكانة في الحزب الأول، متوقفاً أن يشهد أكبر حزب معارض "تحالفاً سياسياً جارفاً" مع اقتراب انتخابات 2021 تجاه أحزاب الاستقلال والعدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار.

محمد أبودرار  
قيادة الأصالة والمعاصرة تتحمل مسؤولية أزمة الحزب

ويرى رشيد لزرق في تصريح لـ "العرب"، أن "الإشكال يكمن في عدم الصم في التصويت، وهل أن التصويت على البرامج أم على الأشخاص؟ لدينا تشريعات تحاصر ظاهرة السياحة الحزبية طيلة العهدة البرلمانية لكن زمن الاستحقاقات تعود هذه الظاهرة إلى الواجبة، وهنا يتم الاعتماد على الأعيان بدل المناضلين، والصراعات يتم حسمها خارج الآليات الديمقراطية".

وقرر عبد اللطيف وهبي رئيس حزب الأصالة والمعاصرة إعفاء عادل بركات الأمين الجهوي للحزب بجهة بني ملال خنيفرة وسط المغرب من مهامه.

ما أنشئ من أجله هذا الحزب، وهو العمل السياسي بشكل مغاير وتحرير الطاقات.

وقبل أسابيع قليلة قدم عدد من المنتخبين بمجلس الرباط المحلي استقالاتهم من الحزب والتحقوا بحزب التجمع الوطني للأحرار احتجاجاً على ما أسماه "حزب التزكيات" التي اندلعت داخل الحزب بجهة الرباط على خلفية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. كما استقال 25 عضواً بكل من الخنايف ولسبت الكردان والمهادي التابعة لإقليم تارودانت جنوب المغرب.

وعزا هؤلاء أسباب استقالتهم من الحزب والتحاقهم بالتجمع إلى "الوضع غير السليم" داخل الأصالة والمعاصرة منذ المؤتمر الأخير، وتداعيات التزكيات للانتخابات المقبلة التي خلفت استياء في أوساط عدد من المنتخبين الذين لم يحظوا باختيار لجنة الانتخابات.

ويرجع مراقبون وخبراء الاستقالات الجديدة التي هزت حزب الأصالة والمعاصرة إلى ظاهرة "السياسة الحزبية" التي تعود إلى الواجهة مع كل استحقاق انتخابي.

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية أن "استقالة القيادات من

وقررت ابتسام عزواي النائبة عن الأصالة والمعاصرة تجميد عضويتها في الحزب مبررة قرارها برفضها للعديد من المواقف والقرارات المعبر عنها من قبل قيادة الحزب، وأخرها الطعن في قانون تصفية معاشات البرلمانيين أمام المحكمة الدستورية.

وأكد سميح بلقفيقي البرلماني وعضو المكتب السياسي السابق أن "قيادة الحزب عازمة ومصرة على إنتاج ضد

متوقعا المزيد من الاستقالات مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية.

وكان محمد أبودرار قد جمد عضويته في جميع هيئات الحزب، وقال "إنها إشارة واضحة إلى أنني أجمع حقائبي ولم أعد أرى أي إمكانية لتغيير الأوضاع داخل الحزب فقد وصلنا إلى الحضيض، ويصعب عليّ الاشتغال مع قيادة تروج لها قضايا في المحاكم بالتزوير واستعماله".



«السياسة الحزبية» تندرج بتفكك الأصالة والمعاصرة

محمد ماموني العلوي

الرباط - تفاقمت الأزمة التنظيمية التي يمر بها حزب الأصالة والمعاصرة، أكبر أحزاب المعارضة في المغرب، على وقع استقالات تقدم بها برلمانيون وقيادات جهوية ما يضع حظوظ الحزب في الانتخابات العامة المقبلة على المحك. وحمل الأعضاء المستقيلون سواء البرلمانيون أو غيرهم قيادة الأصالة والمعاصرة مسؤولية الأزمة داخل الحزب رغم أن مراقبين يقولون إن هؤلاء يمهدون للانضمام إلى أحزاب أخرى مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية ضمن ما بات يعرف بـ"السياسة الحزبية".

وأكد محمد أبودرار البرلماني والقيادي بالحزب أن "الاستقالات ليست وليدة اللحظة، فالحزب شهد وما يزال هجرة الكثيرين مع توالي الخروقات غير المسبوقة في تاريخ الحزب والمجال السياسي المغربي ككل".

وحمل أبودرار في تصريح لـ "العرب" قيادة الحزب مسؤولية الأزمة الداخلية قائلاً "لطالما حذرنا من هذا النزيف لكن تكبر القيادة صم آذانها عن جميع الأصوات المنتقدة، وعضو التحرك ووصفت المنتقدين بأوصاف قذحية ساهمت بشكل كبير في تاجيح المشاكل"